

خريف أوروبا العجوز الشعبوية والهجرة والتقلبات السياسية

د. قحطان السيوفي

أولاً: فشل النخب السياسية والاقتصادية التقليدية في توفير الأمن والاستقرار لشعبها، وثانياً: «العولمة» التي أدت إلى تراكم الثروات في أيدي القليلين وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع. وثالثاً «الثورة المعلوماتية» التي أدت إلى زعزعة الأفراد والمجتمعات متعددة الثقافات، تجلّى بصراع هويات وحنين إلى الماضي... كان انتخاب ترامب كرئيس للولايات المتحدة يمثل قمة الصعود الشعبي، هاجم الرئيس ترامب قرار الرئيس الفرنسي ماكرون القاضي بإقتراح إنشاء جيش أوروبي وذلك بعد يومين من مشاركته في احتفالات الذكرى المئوية لانتهاة الحرب العالمية الأولى. كما هدد ترامب أوروبا بفرض «عقوبات ضخمة» تراهم قاتلاً: إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي تقديم تنازلات تجارية، وإلا فإن واشنطن يمكن أن تفرض «عقوبات ضخمة بما في ذلك فرض المزيد من الرسوم الجمركية.. اعتماد الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة في الدفاع أخذ بالتلاشي. لذا قال ترامب: «أوروبا عليها أن تدفع حصة عالية من أجل حمايتها العسكرية»... الاتحاد الأوروبي مؤسسة ذات واجهة جميلة لكنها بنيت فوق رمال متحركة. وبين الإرهاب واليمين المتطرف أصبح مُهددًا بالتفكك. لقد بات واضحاً أن أوروبا العجوز دخلت في مأزق أوصلاها إلى مفترق طرق يفرض عليها الاختيار بين بديلين: إما التحول نحو نظام فيدرالي يمتلك جيشه الموحد ويمارس سياسة خارجية موحدة، وإما التخندق في مواقع دفاعية أشبه بالخريف، يتلقى فيها مزيداً من الضربات التي يتوقع أن تتزايد في المرحلة المقبلة، وربما تؤدي إلى تفككها.

الثقافية وعاداتهم وتقاليدهم زعماء الأحزاب الشعبوية يشحنون المجتمع لهدم الاتحاد وتفكيكه، فعلى سبيل المثال قامت مارين لوين في فرنسا بالكشف عن هدفها، في أعقاب تظاهرات «السترات الصفراء» بالقول: «في فرنسا، هدفنا العمل مع حلفائنا، على تكوين أغلبية تتأى عن الاتحاد الأوروبي المتهاكك»... يبدو أن هناك رابطاً بين صعود التيار الشعبي في أميركا وأوروبا، فوز ترامب فتح الباب أمام صعود الشعبويين في الدول الأوروبية. ومستشاره السابق ستيف بانون يخطط لإنشاء حركة شعبية في أوروبا، وينشط للتأثير على الانتخابات البرلمانية الأوروبية المقبلة. بانون يأمل بتوحيد صفوف الحركات الأوروبية المتطرفة ويمتلك شبكة مهمة من العلاقات مع الأحزاب المتطرفة في العديد من الدول الأوروبية. وجود بانون في بروكسل، مؤشر إنذار خطر لأوروبا، ستظهر نتائجه في انتخابات البرلمان الأوروبي، ولا يستعد دوره في مظاهرات باريس. بالمقابل الاتحاد أمام تحديات سياسية واقتصادية وأمنية ضخمة، يواجه الاتحاد اليوم المزيد من الصعوبات والتحديات، في حماية تجربته التكاملية، منها الإرهاب التي دعمته بعض دول أوروبا والهجرة غير الشرعية، التيار السياسي الاجتماعي الجديد يكتسح التيار التقليدي الكلاسيكي ويحاول مواجهة البنوك والديكتاتورية المالية، وهنا يقف الاتحاد الأوروبي أمام تحدٍ وسؤال كبير: هل يصمد الاتحاد؟ والإشكالية الأخرى هي الأزمة الاقتصادية التي لم يستطع الاتحاد الأوروبي الخروج منها، بالإضافة لتحدي اقتصادي دولي تمثل في الصين وروسيا والهند وأميركا. من أهم أسباب صعود التيار الشعبي أو «التيارات المتطرفة»

حديد من التغيير الذي يعصف بأنظمة أوروبا، التي دخلت عصرًا جديداً، مع صعود الأحزاب الشعبوية، بدأت العملية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وتسارعت خلال العقد الأول من الألفية، والآن تسفر عن تغير سياسي غير مسبق. ستكون الانتخابات الأوروبية المقبلة في أيار ٢٠١٩ مهمة، وستركز على القضايا الأوروبية أكثر من المسائل الوطنية. قال المفوض الأوروبي بيير موسكوفيتشي إن الانتخابات الأوروبية المقبلة هي الأهم منذ انتخاب البرلمان الأوروبي عام ١٩٧٩، لأنها تنطوي «أولاً على رهان وجودي، أي هل لا يزال الأوروبيون قادرين، في عالم فيه بوتين وترامب وشي جينبينغ، على القول إن لدينا نموذجاً خاصاً؟» المراقبون يشعرون بقلق بالغ على المصير الأوروبي المشترك برمته، بما يهدد بتفكك الاتحاد الذي يضم ٢٨ دولة، ويرى المراقبون أن الأسوأ قائم لا محالة، التساؤلات كثيرة حول: ما المتوقع في أوروبا بعد صعود التيارات المتشددة؟ ما مصير المهاجرين بعد إغلاق أوروبا أبوابها في وجههم؟، المشهد مربع للقاء «الغارديان» ساخراً أن «إيطاليا مصابة بانهايار عصبي وإسبانيا تواجه مشاكل داخلية وبريطانيا تخرج من الاتحاد والمنايا قابعة دون حراك... المشكلة في أوروبا سياسية أولاً مع نخب غير مستقرة نتيجة الانسحاب المتنامي للشعوب الأوروبية التي باتت مخدرة ومشلولة، ليس هناك دينامية ولا شراكة ظاهرة» بين الرئيس الفرنسي ماكرون والمستشارة الألمانية ميركل غير المتحمسة لخوات التكامل أوروبي إذا كان ذلك على حساب أموال ألمانية. التقلبات السياسية الروتنة التي تجتاح الغرب تعتبر بداية لعهد

تشهد أوروبا اندعاصاً للاستقرار جراء تقدم التيارات الشعبوية وبعض الحكومات غير المستقرة وتقلبات أسواق المال، وأيضاً تأييد إدارة الرئيس دونالد ترامب للتيارات الشعبوية في القارة العجوز. المشهد يشير إلى أن طوفان التيارات الشعبوية يهدد الاتحاد الأوروبي وينذر بانهاياره. اضطرابات وانقسامات، تعصف بأوروبا وتندثر بتغير وجه القارة العجوز: منذ الصعود المتنامي لليمين القومي المتطرف في العديد من الدول الأوروبية، وظهور ملامح انتهاء عصر الأحزاب الوسطية التي حكمت دول أوروبا عقوداً طويلة، مروراً بخروج بريطانيا من الاتحاد، ووصولاً إلى غضب «السترات الصفراء» في فرنسا والمطالبات بإقالة الرئيس إيمانويل ماكرون الذي حذّر من تصاعد تيارات قومية وصفها بـ«الطاعون»، ناهيك عن الأزمات الاقتصادية الخائفة التي تسببت في معاناة العديد من الدول الأوروبية.

صرح وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر أن «أوروبا توجي لي بشخص يقف على حافة الهاوية، ولم تعد قدماء ثابتين على الأرض بالمقابل كتب المؤرخ البريطاني (تيموثي غارتون آش) حزيران ٢٠١٨ في صحيفة «الغارديان» ساخراً أن «إيطاليا مصابة بانهايار عصبي وإسبانيا تواجه مشاكل داخلية وبريطانيا تخرج من الاتحاد والمنايا قابعة دون حراك... المشكلة في أوروبا سياسية أولاً مع نخب غير مستقرة نتيجة الانسحاب المتنامي للشعوب الأوروبية التي باتت مخدرة ومشلولة، ليس هناك دينامية ولا شراكة ظاهرة» بين الرئيس الفرنسي ماكرون والمستشارة الألمانية ميركل غير المتحمسة لخوات التكامل أوروبي إذا كان ذلك على حساب أموال ألمانية. التقلبات السياسية الروتنة التي تجتاح الغرب تعتبر بداية لعهد

نشطاء من الداخل انسحبوا وقاموا بـ«حملة مناصرة» لرفع العقوبات وإعادة الإعمار وعودة المهجرين مؤتمر بروكسل خال من «عدالة وتوازن» المنظمين

موقف محمد



جانب من فعاليات ما يسمى «المؤتمر الدولي حول دعم مستقبل سورية والمنطقة» الذي عقد في بروكسل الخميس الماضي (عن الإنترنت - أرشيف)

طالبها بتعويضات عن القتل والدمار.. وأنها غير مدعوة للمساهمة بإعادة الإعمار دمشق: بيان أميركا وفرنسا وبريطانيا وثيقة في الكذب والتزيف

وكالات

ستبقى وصمة عار على جبين هذه الديمقراطية الزائفة التي لا تعبر أي اعتبار للحياة الإنسانية وتشكل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان وهذه الممارسات ليست غريبة عن هذه الدول التي لها تاريخ استعماري أسود في استعباد الشعوب.

وشدد المصدر على أن البيان الصادر عن أميركا وفرنسا وبريطانيا حول سورية «يشكل وثيقة تاريخية في الكذب والنفاق والتضليل والتزيف التي لم يعد ينطلي على أحد وأنها تتحمل المسؤولية الأولى عن الدماء التي سفتت ظلماً وعدواناً في سورية ودول المنطقة وأن هذه الدول التي قتلت ودمرت غير معنية أبداً بإعادة الإعمار وهي أساساً غير مدعوة للمساهمة فيها وما عليها إلا تسديد تعويضات القتل والدمار الذي أحدثته جراء جرائمها البشعة والتوقف عن تدخلها السافر في الشؤون الداخلية».

وختم المصدر بالقول: «إن الشعب السوري وجيشه الباسل الذي تصدى بصمود استيطوري للعدوان الإرهابي وزعزعة الهيمنة والغطرسة أكثر عزيمة على إحراق الهزيمة الكاملة بالمشروع الغربي والحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً وقرارها الوطني المستقل وسيكون هذا النصر المسار الأخير في نغش الظلمة الأحادية وسيفود إلى قيام نظام عالمي يسود فيه العدل وتتلقى فيه نزعات الغطرسة والهيمنة ويبعد الاعتبار للشريعة الدولية».

وأول من أمس، زعمت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأميركا في بيان مشترك، أن أكثر من ٤٠٠ ألف من الرجال والنساء والأطفال قتلوا في سورية دون توضيح أن الإرهاب تسبب بمقتل هؤلاء. وادعت هذه الدول «دعمها لعملية جنيف بقيادة الأمم المتحدة»، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ لإحلال السلام والاستقرار في سورية، مسندة على أنها «لن تقدم أو تدعم أي مساعدة لإعادة الإعمار إلا بعد انطلاق عملية سياسية واسعة وحقيقية وذات مصداقية ولا رجعة فيها» على حد تعبيرها.

نددت دمشق، أمس، بالبيان الصادر عن أميركا وفرنسا وبريطانيا حول سورية، واعتبرت أنه يشكل «وثيقة تاريخية في الكذب والنفاق والتضليل والتزيف»، وشددت على أن هذه الدول غير مدعوة للمساهمة في إعادة الإعمار، وطالبتها بتسديد تعويضات القتل والدمار الذي أحدثته في سورية. وقال مصدر في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أمس: «إن تطورات الأحداث أكدت أن ما شهدته سورية وبعض دول المنطقة هو نتاج مؤامرة غربية تقودها الولايات المتحدة الأميركية وينظر لها عتاة المحافظين الجدد والمفكرين الصهيونية وذلك بهدف العودة إلى الماضي الاستعماري بحلة جديدة ورهن إرادة دول المنطقة المنشيطة ونهب ثرواتها ومقدراتها وتمكين «إسرائيل» من أن يكون لها اليد العليا على حساب الحقوق والمصالح العربية».

وأضاف المصدر: إن دول المشروع الاستعماري الجديد لم توفر أية أداة لتحقيق أهدافها فأخرجت كل الأسلحة التي في جعبتها من الضغط السياسي والحصار الاقتصادي والتضليل الإعلامي وتجميع وحشد القلعة أصحاب الفكر التكفيري الظلامي في تنظيمات إرهابية متعددة أبرزها تنظيم داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين وتقديم كل أشكال الدعم المالي والعسكري واللوجستي لها لتكون الأداة التنفيذية لتدمير دول المنطقة وسفك دماء شعوبها واستنزاف طاقاتها وذلك لإضعافها وتحويلها لقمه سائفة لأصحاب هذا المشروع التامري العدواني».

وأكد المصدر، أن الجرائم والحزازز الوحشية البشعة التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية على امتداد الجغرافيا السورية وتلك التي اقترفتها دول التحالف الأميركي الخارج عن الشرعية الدولية وخاصة في مدينة الرقة الشهيدة ودير الزور والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

واقتصادياً.. إلخ)، وبالتالي فإن تعقيبها عن المؤتمر لا يفيد دعم مستقبل سورية الذي حمله عنوان المؤتمر، موضحاً أن الحملة شددت على «ضرورة فصل الملفات السياسية عن الإنسانية». حملة «الناصرة»، أن العديد من المسؤولين السوريين وغير السوريين من المشاركين في المؤتمر تحدثوا بأنهم «أول مرة يسعون بهذا الكلام»، ولفت سلبين إلى أنه وخلال «حملة المناصرة»، «طرح بقوة قضية عودة اللاجئين السوريين في الخارج وعدم عرقلة هذه العملية بسبب الظروف المساوية التي يعيشها هؤلاء في بلدان اللجوء، وحاجة هؤلاء للعودة إلى مناطق سكنهم الأصلية وأن يتم دعم أعمال تهجئة ظروف العودة في المناطق التي يعيدون إليها والاستجابة لاحتياجات ما بعد العودة». وبين أن «حملة المناصرة»، تضمنت انتقاداً لعدم دعوة الحكومة السورية للمشاركة بالمؤتمر الوزاري»، وتم إيضاح أن «الحكومة السورية هي الطرف الأساسي الذي يتعامل مع المواطنين (خدمياً واجتماعياً

من قبل القيمين على الجلسات بإفساح المجال لنا بالحديث في جلسة واحدة، ولكننا رفضنا عملية الاحتواء هذه لأن العملية من أساسها قامت على الإقصاء، وعملية الاحتواء جاءت متأخرة جداً وبالتالي لم يتركز مع بدء أيام الحوار». وأوضح سلبين، أنه وفي المقابل، فإن المدعومين من الداخل قاموا على هامش المؤتمر في بروكسل «بحملة مناصرة للقضايا السورية الأساسية التي تدافع عنها تضمنت إجراء العديد من اللقاءات مع مسؤولين أوروبيين وطرح مجموعة من القضايا السورية». وذكر أن من أبرز ما طرح خلال «حملة المناصرة» هي قضية رفع العقوبات المفروضة على سورية على اعتبار أنها تلحق ضرراً إنسانياً بالشعب السوري وهي ذات بعد سياسي وليست ذات بعد أخلاقي، مشيراً إلى أن ردود فعل المسؤولين الأوروبيين انقسمت قسمين الأول «دافع عن فرض هذه العقوبات»، والثاني اعتبر أنها «لا تتماشى مع الواقع الإنساني للشعب السوري». وأشار إلى أنه تم طرح مسألة إعادة الإعمار حيث تم تأكيد «ضرورة دعم

المتحدثين لم يكن هناك أي متحد من المنظمات العاملة في الداخل، وبالتالي بقاء المنظمات جاءت لتجتمعت وتعلق فقط، أي أنها ليست مرسلات للمعرفة أو لوجهة النظر وإنما مستقبل فقط! وبالتالي اعتراضاً ولم تشارك»، في حين تحدث مشاركون آخرون من الداخل السوري لـ«الوطن»، أنه «عندما تم توجيه الدعوات كان التصور أنه سيكون هناك توازن في العدد بين من هم مدعومين من الداخل وبين من هم مدعومين من الخارج، ولكن الأمر لم يكن على هذا النحو، فأكثر من ٩٥ بالمئة هم من المنظمات التي في دول الجوار وأوروبا». وذكر سلبين، أن المستغرب في الأمر، أنه كان هناك نسبة كبيرة من المتحدثين الغربيين خلال الجلسات، رغم أن العنوان «أيام الحوار السوري» ويفترض أن يخص الحديث للسوريين فقط باعتبار أنهم المعنى الرئيسي، والعملية سورية، وبالتالي مرفوض أن يتحدث الأجانب باسم السوريين». ولفت إلى أن ما سبق دفع مجموعة من المدعومين القاديين من الداخل إلى «الاعتراض وجرت محاولات احتواء

أكد نشطاء مجتمع مدني، أنه «لم تكن هناك عدالة وتوازن» من قبل المنظمين لما يسمى «المؤتمر الدولي حول دعم مستقبل سورية والمنطقة»، حيث جرى «تعميم وجهة نظر الناشطين الموجودين في دول الجوار وأوروبا بشكل رئيسي، وتغييب وإقصاء لوجهة نظر المنظمات المدنية العاملة في الداخل السوري، والتي انسحب العديد منها وقاموا بدعوة مناصرة، لقضايا إنسانية وأخلاقية سورية على هامش المؤتمر. واختتمت الخميس الماضي فعاليات المؤتمر الذي نظمه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة واستمر ثلاثة أيام ولم تدع إليه الحكومة السورية، وشارك فيه نحو ١٠٠٠ شخصية تمثل المجتمع المدني في جانب وزراء وصناع قرار في دول مجاورة وسورية ودول مانحة ومنظمات إقليمية ودول الأمم المتحدة ولجنتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر. واقتصدت فعاليات المؤتمر على تسعين، الأول «أيام الحوار» الذي استمر يومي الثلاثاء والأربعاء وشارك فيه منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وجمعيات المساعدة، والثاني ما يسمى «المؤتمر الوزاري» الذي عقد في اليوم الأخير من المؤتمر وشاركت فيه الأمم المتحدة ووزراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لسورية والدول المانحة. وفي تصريح لـ«الوطن»، ذكر الناشط في مجال المجتمع المدني في داخل سورية بلال سلبين والذي دعى للمشاركة في «أيام الحوار»، أن «مجموعة من الناشطين والمنظمات المدعوة من الداخل اعترضت عن المشاركة في الجلسات، لأنها كانت هناك عملية تمييز بين المنظمات العاملة في الداخل السوري وتلك العاملة في الخارج من حيث إعطاء الفرصة للحديث مع الاجتماع لحق الجميع في الحديث والتعبير عن رؤيته ووجهة نظره». وقال: «كل جلسة كان هناك مجموعة متحدثين رئيسيين، ومن هؤلاء

الجيش واصل الرد على خروقات الإرهابيين.. وقضى على العشرات بإشراف غربي.. «النصرة» تنهي استعداداتها لهجوم كيميائي في إدلب

حمادة - محمد أحمد خياري - وكالات

أخرى تحركات للإرهابيين في بلدي الشريعة والتوتية بريف حماة الغربي، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهم. ودمت وحدات من الجيش مواقع وأكواخ للإرهابيين في الجول والكرات والنكورة وشهرناز بحوز وشيشو والجابرية وبأطراف قلعة المضيق بريف حماة الغربي، ما أدى إلى تدميرها على رؤوس من كان مختبئاً فيها من الإرهابيين، بحسب المصدر.



قوات الجيش السوري ترد على كل خرق تقوم به المجموعات الإرهابية لسلحة لانتفاخ إدلب، (عن الإنترنت - أرشيف)

بات يتأرجح بين النية تنفيذ مسرحية كيميائية باستخدام النساء والأطفال، وبين القيام بهجوم كيميائي حقيقي على نقاط الجيش والبلدات والقرى الآمنة على خطوط تماس، أو لربما الاقتراف معاً. من جهة ثانية، بيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن وحدات من الجيش استهدفت تحركات الإرهابيين في قرية لحايا ومدينة مورك بريف حماة الشمالي، ما أسفر عن مقتل العديد منهم وجرح آخرين، على حين استهدفت وحدات

قبل مدة، حيث أجريت له عملية عزل، فيما نقل خبراء أجنبي إليه تجهيزات خاصة بالمواد الكيميائية من مدينة أطمه الحدودية مع تركيا، بينها ضواغط وأنابيب من المرحج استخدامها في ترويق الأسطوانات الكبيرة بأخرى صغيرة، أو لتعديل الصواريخ والقذائف وترويديها بمادة الكلور. وأشارت إلى أن الموقع الجديد الذي خزن فيه الأسطوانات، تمت تهيبته

أنهى تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي تحضيراته لنش ن هجوم كيميائي بالتعاون مع ما يسمى «الخوذ البيضاء» التابعة له وخبراء أجنبي، لاتهام الجيش العربي السوري به، في حين واصل الأخير رده على خروقات الإرهابيين لانتفاخ إدلب» المدعومين من النظام التركي وقضى على العشرات منهم، ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية، عن مصادر محلية في إدلب، أن سلسلي ما تسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة»، نقلوا عدة أسطوانات من «غاز الكلور» الثلاثة الماضية، بواسطة مقطورة جرار زراعي محملة بالاعشاب، من مشفى مدينة جسر الشغور بريف إدلب الجنوبي الغربي، إلى خان شيخون أقصى جنوب شرق المحافظة قرب الحدود الإدارية مع حماة، وكشفت المصادر أن الشحنة سلمت فجر الأربعاء في خان شيخون لسلحين من «النصرة»، أيضاً، ووضعت في براد خاص بالخضار والفواكه في الحي الغربي من المدينة، بوجود ٦ خبراء كيميائيين أجنبي بينهم فرنسيون وبلجيكيون.

وأشارت إلى أن الموقع الجديد الذي خزن فيه الأسطوانات، تمت تهيبته

مباحثات عسكرية سورية عراقية إيرانية في دمشق لمكافحة الإرهاب

وكالات

وأشار إلى التواجد غير القانوني للقوات الأجنبية في إدلب وشرق الفرات، وقال: على هذه القوات أن تغادر تلك المناطق بأسرع ما يمكن. وأوضح باقري أن الهدف من زيارته إلى سورية، هو المشاركة في الاجتماع الثلاثي بمشاركة كبار القادة العسكريين، من أجل التنسيق والتوصل إلى الاتفاقات اللازمة بشأن محاربة الجماعات الإرهابية في المنطقة، وقد جرى خلال السنوات الأخيرة تنسيق جيد للغاية بين إيران وسورية وروسيا، وعضان مع محور المقاومة والذي أدى إلى تحقيق انتصارات باهرة في مواجهة الإرهاب، واليوم وانطلاقاً من هذه الانتصارات، يتم تكريس السيادة والتقدم نحو تحرير ما تبقى من الأراضي السورية.

ولفت باقري إلى أن الوجود في الجبهات واللقاء مع المقاتلين وخاصة في منطقة شرق الفرات والغوطة الشرقية، هي من برامج زيارته إلى سورية، فضلاً عن لقاءات المنفصلة مع المسؤولين العسكريين السوريين والعراقيين، ومحادثاته بشأن مجالات التعاون بين القوات المسلحة الإيرانية مع نظيرتها في العراق وسورية. واستنكر باقري الهجوم الإرهابي المسلح على المسجدين في نيوزيلندا، ووصفه بالجريمة الفظيعة. وأردف: أنه بغض النظر عن القضايا السياسية فعلى جميع دول العالم والمسؤولين الرسميين في الحكومات أن يضعوا يدايهم لاحتواء الإرهاب بشكل جاد، بعيداً عن المعايير المزدوجة. وحتى إعداد هذا الخبر لم يرد أي أنباء عن الاجتماع الثلاثي.

وصل إلى دمشق أمس رئيس الأركان الإيراني اللواء محمد باقري للمشاركة في مباحثات عسكرية ثلاثية سورية عراقية إيرانية، لبحث سبل مكافحة الإرهاب، وأكد ضرورة خروج القوات الأجنبية التي تحتل إدلب وشرق الفرات، «بأسرع ما يمكن».

وقالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الرسمية «إرنا»: إن باقري وصل إلى دمشق للمشاركة في الاجتماع الثلاثي لمكافحة الإرهاب، الذي يضم أيضاً كلاً من رئيس هيئة الأركان في الجيش العربي السوري ورئيس هيئة الأركان في الجيش العراقي عثمان الغفاني لبحث سبل مكافحة العمليات الإرهابية. من جهتها قالت وزارة الدفاع العراقية في بيان نقله موقع «السومرية نيوز»، إن «رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن عثمان الغفاني وصل، مساء الأحد، إلى دمشق على رأس وفد رفيع المستوى، للمشاركة في اجتماع رؤساء الأركان» ولدى وصوله إلى دمشق أكد باقري بحسب «إرنا»، أن القوات الأجنبية المتواجدة على الساحة السورية دون تنسيق مع الحكومة السورية ستسبب عاصلاً أم أצלًا. وقال: إن هذه القضية ستتم التأكيد عليها خلال الاجتماع الثلاثي بين إيران وسورية والعراق، فقلتما تتواجد القوات الإيرانية بدعوة رسمية من الحكومة السورية، فإن تواجد قوات سائر الدول يجب أيضاً أن يكون من خلال التنسيق والإذن من الحكومة.